

الإطار الفكري لجغرافية الجريمة

د. مصطفى منصور جهان جامعة مصراتة / كلية الآداب / قسم الجغرافيا

المقدمة

الجريمة ظاهرة قديمة ، فهي موجودة منذ ظهور الإنسان ، و قدم ظاهرة الجريمة ، وتلازمها مع الحياة الإنسانية منذ بدئها ، وقبل أن تتشكل المجتمعات المنظمة بالمفهوم المتعارف عليه ، يجعلها تحتل المرتبة الأولى بين كل الظواهر التي يمكن رصدها ، فالجريمة - وبالأخص القتل - تكاد تصبح أقدم عمل إنساني . فالجريمة الأولى كانت في نطاق الأسرة ، وذلك حين سولت نفس قابيل له قتل أخيه هايل ، ومن حينها تركز مفهوم أن لا مجتمع بلا جريمة ، ولا جريمة إلا في مجتمع، ومشكلة الجريمة التي تتباين من مجتمع لآخر ، تزداد حدة يوما بعد يوم ، وتحمل في طياتها خطراً كبيراً على المجتمع ، يعرف باسم خطر الانفجار الإجرامي ، فالجريمة إلى جانب هدرها للأمن والأموال والحقوق والحريات وإخلالها بأمن المجتمعات واستقرارها ، صارت تكلفتها عالية ، وتشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد القومي ، تعجز الكثير من الدول عن تحمله ، خاصة وأن هذه الظاهرة مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالبطالة والفقر .

والدارس للجريمة لا بد أن يلاحظ أن تطورها يرتبط بتطور المجتمعات ، فالكثير من السلوكيات الإجرامية كانت محصورة في مناطق جغرافية معينة، أو لصيقة بأنظمة اقتصادية معينة، إلا أن الانفتاح الذي عرفه العالم في السياسية، والتجارية على وجه الخصوص، إضافة إلى الإعلام وما أنتجه وما ينشره من أفلام رعب ، وأفلام تنافى مع الخلق السوي، الذي تحض عليه كافة الشرائع السماوية، كلها أسهمت في انتشار الجريمة وازدياد رقعة انتشارها.

الجريمة ظاهرة بشرية تتباين مكانياً وزمنياً؛ لذا فللجغرافي دور جوهري في دراستها وتحليل مجالاتها من خلال تسليط الضوء على أبعادها، فالجريمة تمثل للجغرافي حقلاً دراسياً جديراً بالبحث والاهتمام ؛ لأنها تطرح آراء أكاديمية في سياق الدراسات التطبيقية للمشكلات الاجتماعية، ويأتي اهتمام الجغرافيا بالجريمة من منطلق دورها في تفسير التباين المكاني للظواهر التي تحدث على سطح الأرض، على ضوء العلاقة بين المتغيرات الطبيعية والبشرية ، فالجغرافيا معنية بالبعد المكاني لكل ما يحدث على سطح الأرض ويمس حياة الإنسان اليومية .

ظهر مصطلح جغرافية الجريمة - الذي نشأ تحت مظلة علم الإجرام الكارتوجرافي - في أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي⁽¹⁾، حيث أدى التطور الذي شهده هذا العلم إلى ظهور مجموعة من الدراسات الأيكولوجية، التي تبلورت ضمن إطارها عدة اتجاهات عالجت الجريمة مكانياً، من بين هذه الاتجاهات الاتجاه الذي يتعامل مع الجريمة في المحيط الحضري، من مدخل مكاني تحليلي، فالسلوك البشري في بعض جوانبه ما هو إلا محصلة للتفاعل بين الإنسان وبيئته، وأن الجريمة في حقيقتها ما هي إلا وجه من وجوه العلاقة المكانية بين الأفراد وبيئتهم⁽²⁾.

وهذه الدراسة محاولة لإبراز الإسهام الجغرافي وبيان إسهامات الجغرافيين في خدمة المجتمع، من خلال بحوث تمس موضوعاتها حياة الناس واهتماماتهم، فالمسرح الجغرافي الذي يعيش الإنسان عليه وينشط هو ميدان عمل الجغرافي، فكل ما يوجد و يحدث على ظهر هذا المسرح هو مادة للدراسة بالنسبة للجغرافي.

المبحث الأول

الإطار النظري

يشتمل الإطار النظري لهذه الدراسة على عدة جوانب وهي :

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول ثلاثة أسئلة وهي:

1. ما مفهوم الجريمة؟ وما الصلة التي تربطها بالجغرافية؟
2. هل لدرجة التحضر علاقة بنوع الجريمة؟
3. إلى أي مدى أسهم الجغرافيون من خلال دراساتهم وأبحاثهم في التعريف بظاهرة الجريمة؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى :

محاولة التعرف على مفهوم الجريمة والعلاقة التي تربط الجغرافيا بعلم الجريمة ومدى إسهام الجغرافيين في هذا المجال .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تعريفه بظاهرة تعاني منها المجتمعات البشرية كافة، النامية منها والمتقدمة، وهو في نفس الوقت محاولة لرسم غطار نظري لعلم من العلوم التي تدرس هذه الظاهرة وبيان علاقته بعلم الجغرافيا .

(1) بركات النمر المهورات ، جغرافيا الجريمة (علم الإجرام الكارتو جرافي)، عمان ، مجدلاوي ، 2000 ، ص19.

(2) نفس المرجع ، ص19.

مبررات اختيار موضوع البحث:

هي حداثة موضوع جغرافية الجريمة كفرع من بين فروع الجغرافيا، ولأنها تمثل بعدا جديدا من أبعاد الجغرافيا الاجتماعية.

أدوات البحث:

يعتبر هذا البحث من البحوث النظرية، التي تعتمد في استقائها بياناتها على الجانب المكتبي؛ لذلك اعتمد الباحث في جمع مادته على ما توفر في المكتبات من مراجع سواء أكانت كتباً أم رسائل علمية، أم منشورات المؤتمرات المتعلقة بذات الموضوع.

موضوع البحث:

ينتمي موضوع هذا البحث إلى جغرافية الجريمة، التي هي أحد فروع الجغرافية الاجتماعية، التي بدورها تنتمي إلى الجغرافية البشرية، ويهتم هذا الفرع الجغرافي بدراسة الجريمة من جوانب متعددة من بينها: مكان الجريمة وزمن وقوعها، الخصائص الطبيعية والبشرية لمكان وقوع الجريمة، نوع الجريمة، رحلة الجاني إلى ارتكاب الجريمة، بل تتعدى جغرافية الجريمة في دراستها للجريمة كل ذلك إلى دراسة المجرمين وضحايا الجرائم بمختلف أنواعها.

محتوى البحث: قسم البحث إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار النظري.

المبحث الثاني: ماهية جغرافية الجريمة وإطارها الفكري.

المبحث الثالث: العلاقة بين الجريمة ودرجة التحضر.

المبحث الرابع: تفسير ظاهرة الجريمة من منظور جغرافي.

المبحث الثاني:

ماهية جغرافية الجريمة وإطارها الفكري

قبل الخوض في تحديد ماهية جغرافية الجريمة وتحديد إطارها الفكري لا بد لنا أولاً من التعريف بظاهرة الجريمة التي هي المحور الأساسي لجغرافية الجريمة.

مفهوم الجريمة:

لفظ جريمة لفظ واسع يمكن الدخول إليه من عدة دلالات لفظية، ومن الصعب إيجاد تعريف عام للجريمة؛

لأن الجريمة في تغير مثلها في ذلك مثل المجتمعات التي تظهر فيها، كذلك كثرة وتباين الأفعال التي توصف في

بعض الأوقات بأنها جرائم دور في صعوبة تحديد تعريف عام للجريمة⁽¹⁾ .
وعلى الرغم من صعوبة إيجاد تعريف عام للجريمة إلا أن هناك مفهومين يعتبران من أبرز مفاهيم الجريمة، يتمثل هذان المفهومان في المفهوم القانوني والمفهوم الاجتماعي .
فالمفهوم القانوني للجريمة هو "السلوك الذي يُجرّمه القانون بفعل أو امتناع، ويُسند إلى شخص معين ويُعاقب عليه بعقوبة جزائية"⁽²⁾ .
أما المفهوم الاجتماعي للجريمة فهو "كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع"⁽³⁾ .
وقد عرفت الشريعة الإسلامية السمحاء الجريمة على أنها "فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به"⁽⁴⁾ .
ونظراً لزيادة الأفعال الإجرامية كما ونوعاً، كتلك الأفعال التي يرتكبها أناس فوق مستوى الشبهات أو أصحاب المراكز الاجتماعية والمهنية الراقية فقد اصطلح على تعريف أفعال هؤلاء الإجرامية بمصطلح (جرائم الياقات البيضاء)⁽⁵⁾ .

ماهية جغرافية الجريمة وإطارها الفكري:

1. ماهية جغرافية الجريمة:

يعتبر الاتجاه نحو معالجة الجريمة مكانياً من أكثر الاتجاهات حداثة بين اتجاهات الدراسات الجغرافية المعاصرة، حيث لم تنل دراسات الجريمة ما تستحقه من اهتمام في الدراسات المبكرة لجغرافية المدن، ولم يدرك الجغرافيون أهمية دراسة الجريمة في الدراسات الشاملة للمدن إلا حين أصبحت دراسات السلوك تدخل في إطار جغرافية المدن⁽⁶⁾ .

-
- (1) مصلح الصالح، التغيير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص71
(2) علي محمد جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، دار النهضة العربية، بيروت، 1993، ص7
(3) بيه صالح، دراسة في علمي الإجرام والعقاب، دار الثقافة، عمان، 2003، ص19.
(4) فهد بن مبارك العرفج، التحريض على الجريمة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006، ص14.
(5) علاء الدين محمد الحسيني، جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة القاهرة كلية الآداب قسم الجغرافيا، 1995، ص (س) .
(6) أحمد علي إسماعيل، دراسات الجريمة في جغرافية المدن، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 1995، ص 112 .

وهناك العديد من التعريفات لجغرافية الجريمة من بينها :

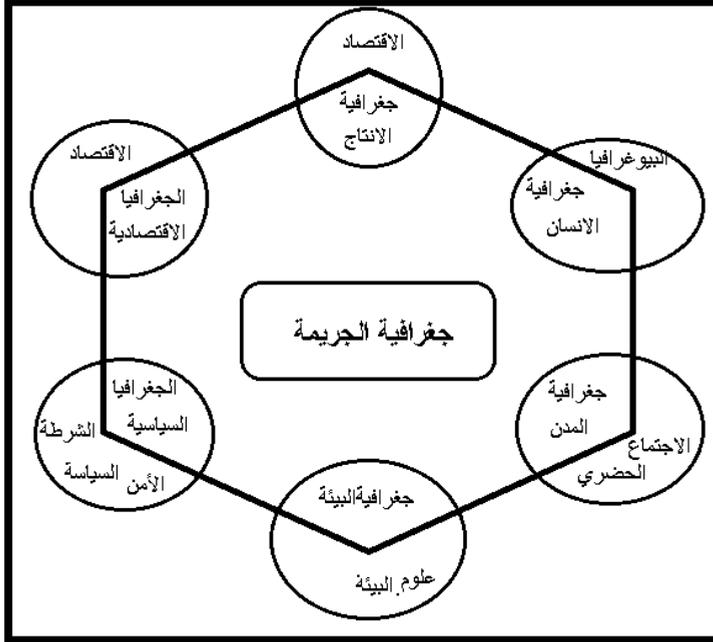
- 1 . عرف هاريس جغرافية الجريمة بأنها "جغرافية البوليس"، وقد أوضح هاريس قصده من وراء هذا التعريف بالقول: إن المحترفين من الجناة يجتنبون ارتكاب جرائمهم في المناطق ذات الانتشار الأمني الجيد، مما يؤدي إلى انخفاض الجريمة في مثل تلك المناطق⁽¹⁾.
 - 2 . و تُعرّف جغرافية الجريمة بأنها "الفرع الجغرافي الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظومتها والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي لتلك التنظيمات المكانية"⁽²⁾.
 - 3 . وعرف مُجّد جابر جغرافية الجريمة بأنها: فرع جغرافي يهتم بعرض النشاط الإجرامي عرضا مكانيا، مع ربطه بمكونات البيئة الجغرافية المادية والبشرية، إضافة إلى الاهتمام بطرق منع ومكافحة الجريمة على أساس جغرافي مكاني سلوكي⁽³⁾.
- وجغرافية الجريمة كفرع من فروع علم الجغرافيا لها ارتباط ببقية الفروع الأخرى، فإذا ما عملنا على وضع جغرافية الجريمة في دائرة تقاطع مع مجموعة دوائر أخرى تمثل فروع الجغرافيا، كجغرافية المدن والجغرافيا الاقتصادية والسياسية، والعلوم ذات العلاقة بهذه الفروع لأنّضح لنا أن لجغرافية الجريمة علاقات بهذه العلوم وهو ما يوضحه الشكل (4) .

(1) علاء الدين حسين راضي ، جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة ، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، 1995 ، ص 132 .

(2) مُجّد زهرة ، جغرافية الجريمة ، مجالها ، مناهجها ، محتواها ، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، 1995 ، ص 125 .

(3) مُجّد مدحت جابر، جغرافية الجريمة المناهج والتطور وآفاق المستقبل ، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، 1995 ، ص 21 .

شكل (1) علاقة جغرافية الجريمة بفروع الجغرافيا والعلوم ذات الصلة



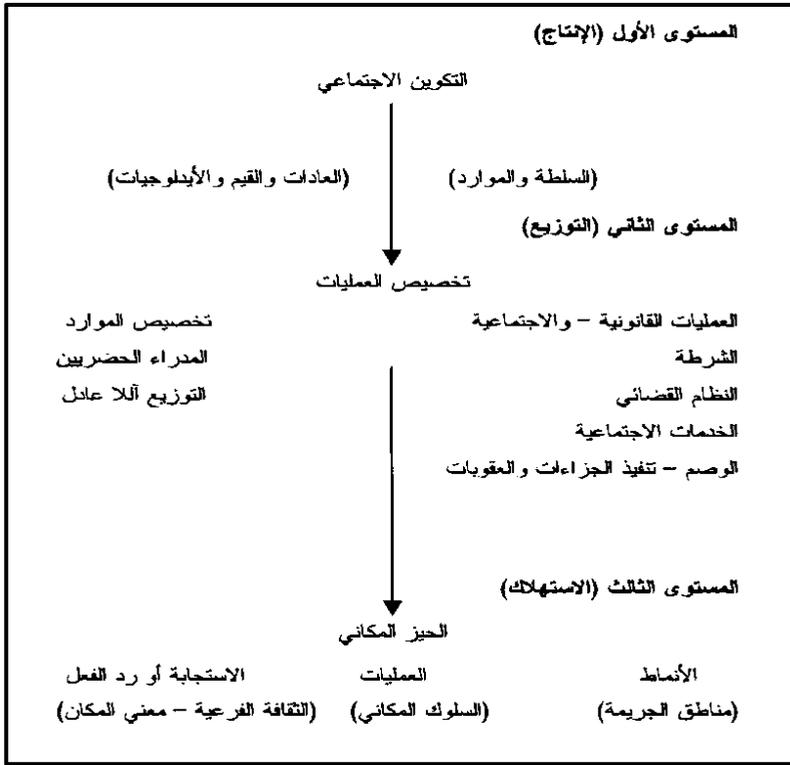
المصدر: الباحث استنادا إلى: مُجَّد مُجَّد زهرة ، جغرافية الجريمة ، مجالها ، مناهجها ، محتواها ، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، 1995 ، ص 127 .

2. الإطار الفكري لجغرافية الجريمة :

يحتوي الإطار الفكري العام لجغرافية الجريمة على ثلاثة مستويات تحليلية وهي: الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، يقع اهتمام الجغرافيين في المستوى التحليلي الثالث، أي مستوى الاستهلاك الذي يربط الحيز المكاني بوظائف المستويين الأول والثاني، وهما الإنتاج والتوزيع (شكل 2).

وعلى الرغم من أن المستويات التحليلية الثلاثة يكمل أحدها الآخر، فيما يخص العلاقات فيما بينها، إلا أن هناك من علماء جغرافية الجريمة أمثال Harries and Pyle من يرى أن التطورات التي شهدتها جغرافية الجريمة، سواء في مضمونها أو محتواها، اعتمدت بشكل أساسي على المستوى الثالث من التحليل، خاصة عند

شكل (2) الإطار الفكري لجغرافية الجريمة



المصدر : ديفد هيرت ، جغرافية الجريمة الحضرية،ترجمة: ليلي زعزوع، الدار العربية للعلوم، بيروت،2001، ص43.

تحديد الأنماط الإقليمية والبيئة المكانية للمجرمين⁽¹⁾.

ج : أصناف الجرائم:فكرة الجريمة في جوهرها لا تتغير، وعلى الرغم من ذلك فإن صورها تتعدد بحسب مصدر القاعدة التي وضعت الأمر أو النهي على عاتق المخاطبين بها، فإذا كان المصدر دينيا كانت الجريمة دينية ، أما إن كان أخلاقيا فالجريمة أخلاقية وهكذا⁽²⁾. لذلك صُنِفَت الجرائم إلى أصناف عدة ،

(1) ديفد هيرت ، مرجع سابق ، ص 44

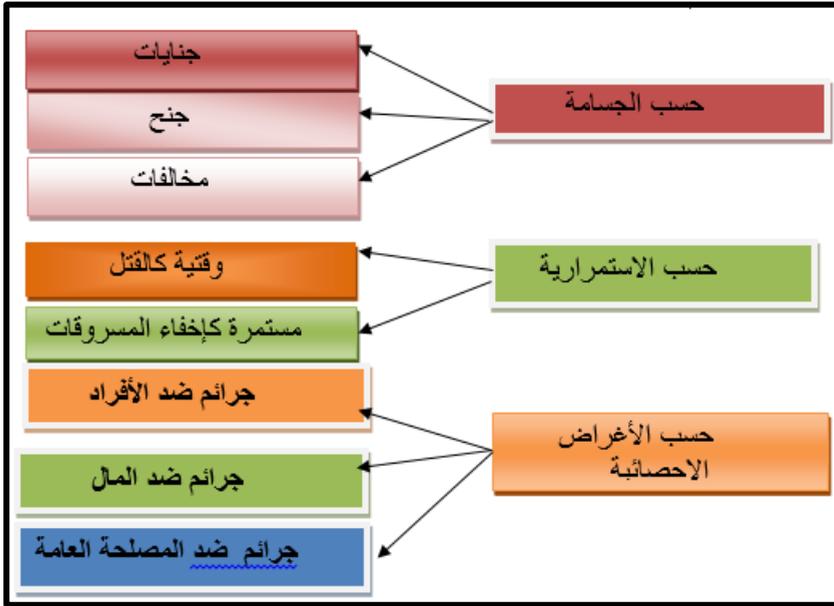
(2) مُجَّد زكي أبو عامر ، دراسة في علم الإجرام والعقاب ، الدار الجامعية ، 1988 ، ص 27.

اختار منها الباحث الأصناف الواردة في الشكل(3)، الذي من خلاله نلاحظ أن الجرائم اتخذت حسب جسامتها ثلاثة أصناف وهي:

1. الجنايات:

وهي الجرائم التي يعاقب فاعلها بالإعدام أو السجن المؤبد أو السجن. ومن بين جرائم هذا التصنيف:

شكل (3) أصناف الجرائم



المصدر: الباحث.

أ. القتل العمد: هو إزهاق روح إنسان حي قصداً، أي أن الجاني عند قيامه بإزهاق روح المجني عليه يكون قد توفر لديه القصد الجنائي وأعد الأداة اللازمة لذلك .

ب. الضرب: يقصد بالضرب جنائياً كل تأثير يقع على جسم الإنسان ، ولتوقيع العقوبة على الجاني لا يشترط أن يكون قد الحق بالمجني عليه ضرراً جسيماً ، فالجاني يعاقب على ضربه للمجني عليه مهما

كانت نتائج ذلك الضرب بسيطة، وبأي صورة وقع سواء أكان لظما أم ركلا أم غيرها من صور الضرب .

ج . الخطف: هو إجبار أنثى - سواء كانت فتاة أو امرأة- على الانتقال من مقر سكنها إلى مكان يختاره الجاني، وحملها على ارتكاب الفاحشة، أو أي عمل غير مشروع دون رضاها، لم يعد الخطف مقتصرًا على الأنثى بل تعداه لغيرها من رجال وأطفال، وتنوعت أسبابه، كالخطف من أجل الابتزاز، أو الانتقام.

2. الجنح : وهي التي يعاقب مرتكبها بالحبس الذي لا تزيد مدته عن شهر أو بالغرامة المالية.

3. المخالفات: وهي الأفعال التي يُعاقب عليها بالحبس الذي لا تزيد مدته عن شهر، أو بالغرامة المالية⁽¹⁾. كما اتخذ تصنيف الجرائم حسب استمرارها صنفين هما:

1. جرائم وقتية، وهي الجرائم التي تتكون من فعل يحدث في وقت محدد، وينتهي بمجرد ارتكابه كجرائم القتل والتزوير.

2. جرائم مستمرة، وهي الأفعال الإجرامية التي تتكون من فعل متجدد ومستمر، كإخفاء الأشياء المسروقة، وجرائم اختطاف الأطفال⁽²⁾.

وجاء تصنيف الجرائم حسب الأغراض الإحصائية على النحو التالي:

1. الجرائم ضد الأفراد، ويدخل تحت هذا التصنيف الجرائم التي تمس حياة الأفراد، كالقتل والجرح والضرب.

2. الجرائم التي ترتكب ضد الأموال، كالسرقة والنصب والاحتيال والإتلاف.

3. جرائم تمس المصلحة العامة، كالجنايات والجنح التي تهدد كيان الدولة وأمنها، كحمل السلاح ضدها، أو التجسس عليها لصالح أعدائها، كذلك الجرائم المضرة بالإدارة، كالرشوة واختلاس الأموال العامة، والجرائم الماسة بالاقتصاد، كتنخيب المنشآت العامة والتهريب⁽³⁾.

(1) محمد خلف ، مبادئ علم الإجرام ، ط 4 ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1986 ، ص 25 ، 26 .

(2) حسين عبد الحميد رشوان ، علم الاجتماع الجنائي ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 2005 ، ص 23 ..

ELGE ، فاليتا ، 2002 ، ص 31

(3) عبد الرحمن محمد أبو توتة، أصول علم الاجرام ، شركة

المبحث الثالث:

علاقة التحضر بظاهرة الجريمة

لم يعد هناك خلاف بين علماء التخطيط الحضري والإقليمي من أن الجريمة في المدن، أوسع وأخطر، كماً ونوعاً، من الجريمة في الريف. وأن العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة قوية ومتشعبة. وهذه الحقيقة هي التي ساعدت على ظهور فرع جديد من فروع علم الاجتماع تحت اسم (علم الاجتماع الحضري)، وأصبح مصطلح (الجريمة الحضرية) متداولاً في دراسات أساتذة التخطيط الحضري والإقليمي. كذلك أدت هذه العلاقة إلى ظهور فرع جديد من فروع الجغرافية الاجتماعية، عرف بجغرافية الجريمة الحضرية، والذي يعتبر ديفد هيربرت أحد أهم أعلامه.

وقد كشفت العديد من الدراسات عن وجود علاقة طردية بين زيادة نسبة الجريمة في المدن عنها في الريف، فقد بينت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك تفاوتاً في التوزيع النسبي لظاهرة الجريمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، فمن خلال الجدول (1) نلاحظ ارتفاع نسب الجرائم المرتكبة في المدن، مقارنة بتلك التي ارتكبت في الريف، فجرائم القتل على سبيل المثال كان معدلها في المدن الأمريكية التي يزيد عدد سكانها عن 250.000 ألف (16.1 لكل 100000) من السكان في حين أن معدل هذا النوع من الجرائم لم يتعدى (4.5 لكل 100000) من سكان الأرياف، وذلك سنة 1997م، وهكذا الحال في بقية الجرائم، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تفاوتاً واضحاً في معدلاتها بين الريف والمدينة.

وإن كنا لا ننكر ما للتحضر في المدن الكبرى من مظاهر إيجابية، من أهمها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، وانتعاش الحياة الاقتصادية، وتزايد نسبة المتعلمين، وارتفاع مستوى أداء الخدمات مقارنة بحياة الريف. إلا أننا أيضاً لا نتناسى مظاهره السلبية، مثل التباين الكبير بين الطبقات الاجتماعية، وبرز مشكلات الهجرة الخارجية، والنزوح سعياً لرزق أوفر، وما يصاحب ذلك عادة من زيادة مشكلات الشباب، والأحداث، وضعف الوازع، والروابط العائلية والأسرية وتفككها في بعض الأحيان، وتأثير ذلك على جميع

جدول (1) نسبة الجرائم لكل (100000 من السكان) في المدن الأمريكية التي يزيد عدد سكانها عن 250.000 نسمة مقارنة بالمناطق الريفية خلال سنة 1997

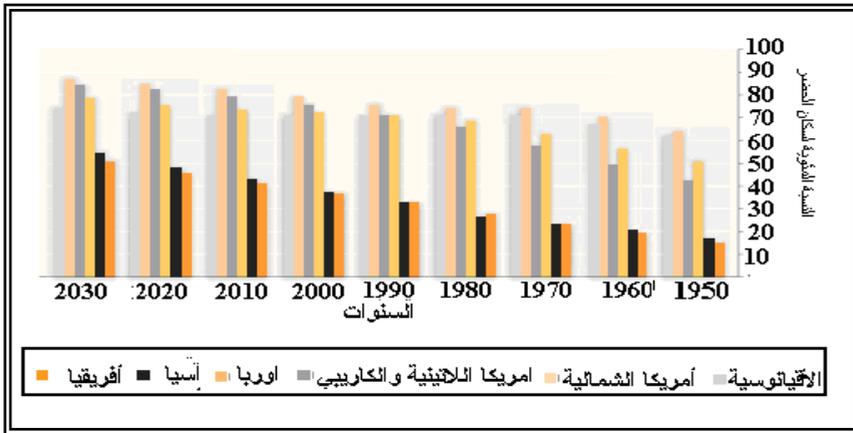
نوع الجريمة	عدد الجرائم في المدن	عدد الجرائم في الأرياف
القتل	16.1	4.5
الاغتصاب	54.2	25.8
السطو المسلح	533.1	20.5
الهجوم العنيف	755.2	200.7
السرقه	1295.5	697.4
سرقه السيارات	3928.9	1.214.3
إشعال الحرائق	1.133.1	143.6
المجموع	7716	2306.8

. Ralph A. Weisheit and Joseph F. Donnermeyer, Change and Continuity in Crime in Rural America CRIMINAL JUSTICE 2000 .p 313.

الأبناء داخل الأسرة ، كما أن توفرسبل ووسائل الاتصالبينشتي دول العالم قد ساعد على انتقال أنماطالجريمة والانحراف من مكان إلى آخر، خاصة في المدن، وقد زاد الدخول السريع لمجتمعات الدول النامية، ومن بينها المجتمع الليبي في مرحلة تمدن تختلف حضاريا وثقافيا عما اعتادت عليه من تعقد وزيادة الآثار السلبية للتحضر، التي كان من بينها تزعزعالكثير من القيم والعادات والمفاهيم التقليدية، وظهور الكثير من القيم الجديدة، خاصة تلك التي تعطي المال أهمية كبرى، مما أفسح المجال أمام بروز ظواهر لم تكن تشكل في الماضي مشكلة كبيرة كظاهرة الجريمة.

سيواصل عدد سكان الحضر ارتفاعه السريع، حيثسيصبح عددهم (4.9) بلايين شخص بحلول سنة 2030م، أما سكان الأرياف فمن المتوقع أن ينقص عددهمفي العالم بحوالي (28) مليون نسمة خلال الفترة من عام 2005م إلى عام 2030م، ومنثم فإن النمو السكاني المستقبلي كله سيحدث على الصعيد العالمي في البلدات والمدن.وسيكون معظم هذا النمو في البلدان النامية، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان الحضر في أفريقيا وآسيا خلال الفترة ما بين عام 2000 وعام 2030م.

الشكل (4) يوضح النسبة المئوية لسكان الحضر في مناطق العالم المختلفة خلال الفترة من 1950 إلى 2030م.



المصدر: الأمم المتحدة ، شعبة السكان، تقرير حالة سكان العالم 2007 إطلاق إمكانات النمو الحضري نيويورك، 2007م، ص11.

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك نموا مضطربا في السكان الحضر بقارات العالم المختلفة خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، كما يتبين لنا من خلال الشكل أن القارة الأفريقية هي الأخرى بدأت تشهد نموا في عدد سكانها الحضر منذ خمسينيات القرن الماضي، والجدول (2) يبين نسب نمو السكان الحضر في بعض دول الشمال الأفريقي للسنوات 1975 ، 2005 ، 2015م، من خلاله نلاحظ أن هناك نموا متزايدا في نسبة السكان الحضر للدول الواردة بالجدول خلال الفترة من 1975 حتى 2005، باستثناء مصر التي شهدت انخفاضاً في نمو سكان الحضر بنسبة 0.7 %، وتأقي ليبيا على رأس الدول التي ارتفعت نسبة السكان الحضر بها، حيث ارتفعت تلك النسبة من 57.3 إلى 84.8 % خلال الفترة من 1975 إلى 2005م، ولعل السبب في هذا النمو الكبير الذي بلغت نسبته 27.5 % يعود إلى النهضة الاقتصادية والعمراية التي شهدتها البلاد خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، تلك النهضة أسهمت- بلا شك- في تسريع النمو الحضري لسكان البلاد، الذي

أسهم بدوره في ظهور مشاكل عديدة تختلف في حدتها من مكان إلى آخر، من أهمها مشكلة الاكتظاظ السكاني والسكني، التي أثبتت بعض الدراسات علاقتها الوطيدة بارتفاع نسبة الجريمة⁽¹⁾.
جدول(2) نسب نمو السكان الحضري في بعض دول الوطن العربي للسنوات 1975 ، 2005 ، 2015م.

نسبة الزيادة %	2015%	نسبة الزيادة %	2005%	1975%	السنة / الدولة
2.6	87.4	27.5	84.8	57.3	ليبيا
3.8	69.1	15.4	65.3	49.9	تونس
2.6	45.4	0.7-	42.8	43.5	مصر
6	69.3	23	63.3	40.3	الجزائر
6.3	65	20.9	58.7	37.8	المغرب
8.6	49.4	21.9	40.8	18.9	السودان

المصدر: الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ، 2007 ، ص 234.

ومن خلال محتويات الجدول- أيضا- نلاحظ أن السودان ستشهد زيادة في نمو سكانها الحضري خلال الفترة من 2005 إلى 2015م، بنسبة تفوق نسب نمو سكان الحضري في باقي الدول المدرجة في الجدول، حيث من المتوقع أن تصل نسبة زيادة السكان الحضري بها إلى 8.6 %، تليها المغرب بنسبة زيادة قدرها 6.3 %، ثم الجزائر بنسبة 6 %.

وعلى الرغم من أن ظاهرة التحضر ونشوء المدن في المجتمعات النامية قد سبقت ظاهرة التحضر ونشوء المدن في المجتمعات المتقدمة من الناحية التاريخية، إلا أن خبرات مدن الدول النامية عبر العصور المتعاقبة

(1) أبو القاسم علي محمد سنان ، التباين المكاني للجريمة بمدينة طرابلس ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الفاتح ، 2002، ص 169

لم تتبلور في تنظيم أو سياسة يمكن من خلالها التكيف مع المتغيرات السريعة الناتجة عن نمو المدن؛ لذلك فإن الدول النامية ستعاني من التحضر السريع وستواجه العديد من المشكلات المعقدة، فمعظم المدن العربية ومن بينها الواقعة في الشمال الأفريقي شهدت نمواً حضرياً متسارعاً؛ نتيجة لتدفق تيارات الهجرة وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، وتمركز هذا النمو بشكل واضح في المدن الكبرى، بل كاد ينحصر في مدينة رئيسة كما هو الحال في القاهرة والخرطوم والدار البيضاء، التي تعدُّ من أسرع الحواضر والمدن نمواً في المنطقة. وتواجه دول الشمال الأفريقي تحديات رئيسة، تتمثل في التحديات السكانية المرتبطة بارتفاع معدلات النمو السكاني، وازدياد النزوح من الريف إلى الحضر، المصحوبة بقصور برامج التنمية المتوازنة. كما تواجه تلك الدول مشاكل بيئية وأمنية، وظهور المناطق العشوائية⁽¹⁾ على أطراف الكثير من مدنها، فقد أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإنماء المدن في عام 1997م أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن، و 30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط وسط العاصمة. كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية، و 22% شيدت بطريقة جماعية. ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن 70%. كما أوضحت تلك الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر لخدمات الصرف الصحي. ومياهها الشرب النقية ونقص المواد الغذائية، وتنتشر فيها البطالة والجريمة كالمخدرات والاعتداء على الممتلكات كما هو الحال في مصر التي يوجد بها (2211) منطقة عشوائية، تؤوي عدداً يتراوح من (12) إلى (15) مليوناً من سكان البلد، البالغ عددهم (77) مليوناً. وتوجد سبعة وستون من هذه العشوائيات في منطقة القاهرة الكبرى.

ويشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة إلى أن أكثر المناطق في العالم التي استطاعت احتواء ظاهرة العشوائيات هي منطقة شمال أفريقيا، حيث قامت دول مثل مصر بتحويل اتجاه تدفق الناس بعيداً عن مدن مصر الكبيرة، وذلك عن طريق مشاريع التنمية، وتوفير إسكان منخفض التكلفة في "المدن الجديدة". والمدن الجديدة الواقعة في منطقة القاهرة وحدها قد استوعبت (1.2) مليون شخص، ولولا ذلك كان

(1) سعد خليل الفزيري، دراسات حضرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2007، ص 204.

• استخدم مصطلح "عشوائيات" للإشارة إلى أنماط كثيرة من الإسكان، من بينها تلك التي يمكن تحسين مستواها. وكثيراً ما تستخدم مصطلحات من قبيل "عشوائيات"، و "مدن الأكواخ"، و "المستوطنات غير النظامية"، و "الإسكان الاستيطاني"، و "الجماعات المحلية المنخفضة الدخل" على أساس أنها تعني نفس الشيء.

سينتهي بهم الأمر إلى العيش في عشوائيات، كما قامت تونس ببذل جهود كبيرة لتحسين مستوى الإسكان في هذه المناطق، وتعتبر ليبيا في مقدمة دول الشمال الأفريقي التي عملت على القضاء على العشوائيات، عن طريق قيام الجهات المسؤولة بتنفيذ برامج إسكانية متنوعة ومتعددة خلال العقود الماضية، كانت كافية للقضاء على العشوائيات التي كانت تلف بعض المدن الليبية، فقد كان يوجد حول مدينة طرابلس وحدها ثلاث عشرة عشوائية، منها الهضبة الخضراء، وأبو سليم، وغوط الشعال، وفشلوم، إضافة إلى عشوائيات أخرى كانت تقع بالقرب من مدينة بنغازي: مثل الكيش، والصابري، والزريعية، والثامنة.

المبحث الرابع:

تفسير ظاهرة الجريمة من منظور جغرافي

كان تفسير الجريمة ولا يزال من الموضوعات التي طال فيها البحث والتمحيص، فالفلاسفة القدماء ناقشوا مشكلة السلوك الإجرامي ضمن قضايا الخير والشر، والفضيلة والرذيلة، والاختيار والجبر، والأديان والشرائع جامعت الجرائم بعقوبات قاسية، لردع الناس ومنعهم من ارتكابها.

إن دراسة الأساس التاريخي لتفسيرات الظاهرة الإجرامية يعد من ضرورات أي دراسة تهدف للتوصل إلى تفسير عام للسبب الذي يدفع الإنسان إلى ارتكاب الجريمة، وكما يقول الفيلسوف الفرنسي (أوجست كونت): "إن أي نظام لا يمكن فهمه جيدا إلا من خلال تاريخه"⁽¹⁾.

فالتفسيرات القديمة لظاهرة الجريمة تعتبر الأساس للنظريات الحديثة المفسرة لها، وهي جزء لازم لأي محاولة جادة لفهم الآراء المعاصرة المفسرة للجريمة، والأمور الثلاثة التالية تعزز هذا الاتجاه:

1. أن كثيرا من المشكلات المعاصرة المتعلقة بتفسير الجريمة ترجع في جذورها إلى الماضي.
2. أن التطور التاريخي للنظريات المفسرة للجريمة يمثل جانبا مهما من جوانب الدراسة في نطاق الجريمة.

3. دراسة نشأة نظريات الجريمة وتطورها يوضح جوانب وأسباب الاختلاف فيما بينها⁽²⁾.
لهذه الأسباب كان من الضروري استعراض أهم الاتجاهات التي تناولت ظاهرة الجريمة بالتفسير، ولو بشكل موجز؛ وذلك من أجل:

1- المساعدة في التغلب على بعض الصعاب التي قد تعيق تفسير هذه الظاهرة، خاصة مع ما تتميز به من تعقيد في التركيب.

2- لأن تفسير الظاهرة الإجرامية لا يمكن أن ينسب إلى سبب محدد، فمع مرور السنوات ظهرت أربعة اتجاهات، تنازعت فيما بينها من أجل إعطاء تفسير علمي لهذا المجهول الذي يسمى "الظاهرة الإجرامية"، هذه الاتجاهات هي:

1- الاتجاه التكويني، والذي يرجع الجريمة لأسباب بيولوجية ونفسية، ويسود هذا الاتجاه بين علماء الإجرام في أوروبا.

(1) الأمم المتحدة، شعبة السكان، حالة سكان العالم 2007، إطلاق إمكانات النمو الحضري، مرجع سابق، ص 17.

(2) بركات النمر المهيرات، مرجع سابق، ص 38.

2- الاتجاه الاجتماعي، والذي يرجع الجريمة لجملة من الظروف البيئية التي تحيط بالفرد فتدفعه في تيار الإجرام، وهو منطبق يجد قبولاً لدى علماء الإجرام الأمريكيين.

3- الاتجاه التكاملي، الذي يسند الجريمة إلى تداخل جملة من الأسباب بعضها عضوي، وبعضها نفسي، وبعضها الآخر اجتماعي⁽¹⁾.

4- الاتجاه الجغرافي (النظرية الجغرافية) وتفسير السلوك الإجرامي⁽²⁾.

وفيما يلي دراسة مختصرة لكل اتجاه من هذه الاتجاهات :

1 - الاتجاه التكويني :

ركز أصحاب هذا الاتجاه اهتمامهم نحو دراسة الشخصية الإجرامية من حيث تكوينها البيولوجي والنفسي، وكان لاختلافهم حول تحديد مدى غلبة عامل فردي أو شخصي على آخر أثر بارز في ظهور نظريات متعددة داخل هذا الاتجاه تمثلت تلك النظريات في:

أ . النظرية البيولوجية:

سنقتصر في دراستنا للنظريات البيولوجية المفسرة للجريمة على دراسة نظرية لومبروزو . رائد المدرسة الوضعية الإيطالية.

. التي استندت إلى فكرة الردة الوراثية التي تعني الرجوع في التطور العضوي إلى نمط الإنسان البدائياً وادبي من ذلك⁽³⁾.

وقد حدد لومبروزو مجموعة من الصفات الجسمية العامة التي يمكن التعرف بواسطتها على المجرم المرتد وراثياً من بينها: صغر الجمجمة وعدم انتظامها، وطول الذراعين، كثرة عضون الوجه، ضخامة الفكين، الشذوذ في تركيب الأسنان عدم الحساسية في الشعور بالألم⁽⁴⁾ ، إضافة إلى هذه الصفات بين لومبروزو بعض الصفات العضوية التي تميز بين مجرم وآخر، فالقاتل يتميز بالنظرة الباردة، وطول الفكين، وبروز الوجنتين، في حين يتميز من امتهن السرقة بصغر عينيه، وحركتهما غير العادية، كما

(1) مجّد عارف ، مرجع سابق ،ص88

(2) أحمد لطفي السيد ، المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق في العقاب ، ج 1 ، جامعة المنصورة ، المنصورة ، 2004 ، ص68

(3) مجّد عارف ، مرجع سابق ،ص145 .

(4) نفس المرجع ،ص106

يتميز بانخفاض الحاجبين وكثافة شعرهما مع ضخامة في الأنف⁽¹⁾.
 وخلص لومبروزو إلى القول انه وان كان صحيحا أن من الناس من لا يحمل الصفات السابق ذكرها ويصبح مجرما ، فإن الصحيح كذلك أن من يحمل تلك الصفات يكون محكوما عليه بالإجرام.
 ونتيجة للانتقادات التي وجهت لنظرية لومبروزو، فقد عمل لومبروزو وزملاؤه من أمثال فيري ، وجاروا فاليو وغيرهم من أتباع المدرسة الوضعية الإيطالية، على تعديل آرائهم المتعلقة بتفسيرهم للعوامل المسببة للإجرام، خاصة بعدما أدركوا أن السمات الجسمية الفيزيائية ليست هي وحدها المسؤولة عن الإجرام، بل إن للمؤثرات الاجتماعية دورا هاما في التأثير على ارتكاب الفرد للجريمة⁽²⁾.
 ب. النظرية النفسية:

يعتبر العالم "سيجموند فرويد" رائد وزعيم مدرسة التحليل النفسي، التي ترى أن مرد السلوك الإجرامي إنما يعود إلى التكوين النفسي للمجرم، ويقول فرويد: إن كل سلوك إنساني يحركه دافع معين سواء أكان ذلك الدافع شعوريا أم غير شعوري، فلا يتعد الدافع الذي يدفع المرء إلى ارتكاب جرمته أحد الأمرين التاليين:
 1. تغليب النفس ذات الشهوة، نتيجة لانعدام أو عجز الأنا العليا عن أداء مهمتها في الرقابة والردع.
 2. وجود عقد نفسية ناتجة عن كبت الأنا للميول الفطرية والنزعات الغريزية وإخمادها في منطقة اللاشعور.
 والنتيجة الحتمية لتوفر أحد العاملين السابقين ستكون انطلاق الشهوات والميول الغريزية التي سيسعى الفرد إلى إشباعها ولو بارتكاب جريمة⁽³⁾، ويلتقي العالم ريكمان والعالم ريك مع فرويد في تفسيرهما للسلوك الإجرامي، حيث يرجعان السلوك الإجرامي إلى الأنا وتفكك روابطها المعنوية نتيجة للصراع الصادر عن الأنا العليا⁽⁴⁾،
 والسؤال الآن هل كل المجرمين مرضى نفسانيين؟
 أجابت الكثير من الدراسات على هذا السؤال بالنفي، حيث أثبتت نتائج تلك الدراسات أن الجريمة ليست في كل حالاتها ظاهرة مرضية، والعامل النفسي على الرغم من أهميته لا يمكن أن يكون هو الدافع الوحيد لارتكاب الجريمة.

(1) رضا عبد السلام ، اقتصاديات الجريمة ، دار الإسلام للطباعة (د.د.ن) ، 2004 ، ص39

(2) نفس المرجع ، ص 111، 112.

(3) عبد الرحمن محمد عيسوي ، مبحث الجريمة ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2005 ، ص 69 .

(4) نبيه صالح ، مرجع سابق ، ص 69.

2. الاتجاه الاجتماعي:

بُني خلال القرن التاسع عشر التفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية، على فكرة رئيسية مؤداها أن السلوك الإجرامي يخضع لنفس القواعد التي تخضع لها الظواهر الأخرى في السلوك البشري كافة، ومنذ ذلك الوقت بدأ الباحثون في علم الإجرام دراسة أسباب الجريمة في البيئة الاجتماعية المحيطة بالجاني - أو ما يعرف بأسلوب الدراسة الأيكولوجية الاجتماعية للجريمة- وهو الأسلوب الذي يهدف إلى بيان مدى تأثير الأفراد بوصفهم كائنات عضوية بالضغوط والوقائع البيئية المختلفة التي يتعرضون لها⁽¹⁾، ومن بين النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة:

أ. نظرية الوسط الاجتماعي:

للعالم الفرنسي أندريه جيرري (1802-1866) الذي أصدر أول كتبه في عام 1833 تحت عنوان "دراسة حول الإحصاء الأدبي لفرنسا"، تناول فيه ظاهرة الجريمة كفكرة اجتماعية، معتمداً على الإحصاءات الجنائية الفرنسية، ومحاولاً تبيان أثر الجنس والعمر والمهنة والمستوى الثقافي وتقلبات الطقس والفصول المناخية على الإجرام، وفي عام 1864 أصدر كتابه الثاني "الجهل والإجرام" مقارناً بين الإحصاءات الإنجليزية والإحصاءات الفرنسية، مبيناً عدم وجود ارتباط بين الجهل والإجرام، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الجهل ليس مصدراً مطلقاً ومباشراً للجريمة، بل إن التعليم أحياناً قد يكون عاملاً من عوامل الجريمة، كما أن الفقر ليس بالضرورة مصدراً مطلقاً ومباشراً للإجرام، بل إن جرائم الاعتداء على الأشخاص قد تعود إلى اضطراب أو خلل نفسي أو عضوي للفرد أو خلل في بيئته الاجتماعية والوسط المحيط⁽²⁾.

ب. النظرية الاشتراكية:

ظهرت هذه النظرية سنة 1850م، مستندة إلى آراء ماركس وإنجلز، وقد أكد "ولم بنجر" أحد رواد هذه النظرية على أن هناك ارتباطاً قوياً بين النظام الاقتصادي والجريمة، فالنظام الرأسمالي الذي تنتشر به ظاهرة استغلال الطبقات الغنية للطبقات العاملة أدى إلى انتشار الفقر بين الطبقات العاملة، والفقر هو أحد أسباب ارتكاب الجرائم.

(1) عبد الرحمن محمد أبو توتة، أصول علم الإجرام، شركة ELGA، فاليتا، 2002، ص 78.

(2) محمد زكي أبو عامر، مرجع سابق، ص 83.

3. الاتجاه التكاملي:

ظهر هذا الاتجاه . الذي يُسند أسباب الجريمة إلى تداخل جملة من العوامل بعضها عضوي، وبعضها نفسي، وبعضها الآخر اجتماعي بعد تعذر رد الظاهرة الإجرامية إلى عامل واحد، سواء اتصل ذلك العامل بالتكوين الطبيعي للمجرم (الاتجاه التكويني)، أو اتصل بالبيئة المحيطة به (الاتجاه الاجتماعي).

وقد نشأ الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإجرامية الذي يجمع بين الاتجاه التكويني والاتجاه الاجتماعي؛ نتيجة لما تتميز به الظاهرة الإجرامية من تعقيد في تركيبها جعلها تستعص على التفسير الأحادي، الذي يردها إلى عامل بعينه، فما يصلح لتفسير إجرام السارق المحترف لا يصلح لتفسير إجرام القاتل... وهكذا.

وتأتي نظرية التكوين الإجرامي، التي صاغها الأستاذ الإيطالي بينينو دي توليو في مؤلفه حول "الأنثروبولوجيا الجنائية" في عام 1945م، لتكون خير مثال على هذا الاتجاه، تتمحور هذه النظرية حول فكرة الاستعداد الإجرامي، أي وجود استعداد طبيعي لدى الفرد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة إذا ما اقترن ذلك الاستعداد بالظروف البيئية المساعدة على الكشف عنه، وكلما زاد تأثير الظروف البيئية قل شأن العوامل الفردية والعكس صحيح⁽¹⁾، وقد قسم دي توليو الاستعداد الإجرامي إلى نوعين:⁽²⁾ النوع الأول: الاستعداد الإجرامي الأصيل:

وهو الذي يتصف بالثبات والاستمرار ويكشف عن ميل فطري نحو الجريمة نتيجة خلل في العناصر الوراثية والخلقية المرتبطة بالتكوين العضوي والنفسي للفرد. ويدفع هذا النوع من الاستعداد نحو ارتكاب الجرائم الخطيرة والاعتیاد عليها.

النوع الثاني: الاستعداد الإجرامي العارض:

والذي يرجع إلى تأثير عوامل بيئية واجتماعية- كعوامل الفقر والغيرة الشديدة أو الحقد- تقلل من قدرة الفرد على ضبط مشاعره والسمو بفرائزه. ويتوافر هذا النوع من الاستعداد لدى المجرمين بالصدفة والمجرمين العاطفيين.

(1) أحمد لطفي السيد، مرجع سابق، ص 84.

(2) علي محمد جعفر، مرجع سابق، ص 41.

ويشبه (دي توليو) السلوك الإجرامي بالمرض، فكما أن الناس يتعرضون جميعهم لأنواع عدة من الميكروبات وعلى الرغم من ذلك لا يصابون جميعهم بالأمراض، بل لا يصاب بها إلا من ضعفت مقاومته في التصدي لهذه العوارض الخارجية، وكذلك السلوك الإجرامي، فلدى الكل استعداد إجرامي نحو الجريمة، غير أن البعض فقط هو الذي يدخل إلى طور التنفيذ، نتيجة وجود خلل في تكوينهم العضوي والنفسي، يجعلهم أقل قدرة على التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية، وأقل قدرة على كبح جماح غرائزهم الفطرية، وفي ذات الوقت تقل أو تنعدم لديهم القوى المانعة من الجريمة أو ما يسمى بالغرائز السامية⁽¹⁾.

ويتمثل البعد الجغرافي لهذه النظريات في أنها إضافة إلى تركيزها على الجوانب النفسية والاجتماعية في تفسيرها للجريمة، لم تغفل الجوانب التي تعتبر ضمن نطاق اهتمامات الجغرافية كالطقس والمناخ، وأثر اختلافهما على الاجرام، وهو ما أشارت إليه نظرية الوسط الاجتماعي، كذلك هناك العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أشارت إليه النظرية الاشتراكية، التي بينت أن الفقر والبطالة وحتى نوع النظام الاقتصادي السائد في المجتمع لها دور هام في تفسير ظاهرة الجريمة.

4. الاتجاه الجغرافي في تفسير السلوك الإجرامي:

أشار الفلاسفة القدماء في الهند وبلاد فارس، واليونان، إضافة الى رجال الدين والأطباء في مصر القديمة، وغيرهم من المهتمين بهذا الموضوع⁽²⁾ إلى ضرورة أن يكون هناك توافقا بين ما تسنه الجماعة من قوانين وبين الظروف الطبيعية التي تعيش في ظلها⁽³⁾.

وذهب بعض المفكرين ومن بينهم (Herdre) إلى القول "بأن تاريخ شعب من الشعوب ليس إلا الطبيعة الجغرافية لهذا الشعب في تحركها عبر الزمان"⁽⁴⁾.

والواقع أن الجزء الأغلب من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الجغرافية والجريمة تمت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في كل من فرنسا، وألمانيا، وإنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية،

(1) أحمد لطفى السيد، مرجع سابق، ص 112.

(2) أحمد لطفى السيد، مرجع سابق، ص 112.

(3) محمد عارف، مرجع سابق، ص 145.

(4) عبد الرحمن أبو توتة، مرجع سابق، ص 168.

- التي برز فيها هذا الاتجاه على يد العالمين (ليند سميث، وليفن)⁽¹⁾.
- ومما ساعد على تعزيز الاتجاه الجغرافي في تفسير الجريمة، وظهور الحتمية الجغرافية عاملين رئيسيين هما:⁽²⁾
1. ظهور الفلسفة المادية في القرن التاسع عشر وسعيها للبحث عن القوانين العلمية.
 2. ظهور نظرية التطور لداروين ومحاولة تطبيقها على الظواهر الاجتماعية.
- ويختلف الاتجاه الجغرافي في تفسير الجريمة عن غيره من الاتجاهات التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي في أنه لم يتشعب إلى اتجاهات فرعية، بل سار في اتجاه واحد منذ أن وضع "كتيليه" القانون الحراري للجناح فأغلب الدراسات التي تلت دراسة كتيليه كدراسة مونتسكيو، وجيري، ودكستر، استخدمت نفس الطريقة الإحصائية التي استخدمها كتيليه تقريبا، وتوصلت إلى نتائج مشابهة لما ورد في قانونه الحراري. وتستند النظرية الجغرافية في تفسيرها للسلوك الإجرامي على عناصر البيئة الجغرافية المختلفة، فهي تقرر أن لعناصر البيئة الجغرافية أثرا مباشرا أو غير مباشر على السلوك الإجرامي.

(1) فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام والعقاب ، ط 5 ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1985 ، ص 155 .

(2) محمد خلف ، مرجع سابق ، ص 112 .

النتائج

1. دور الجغرافيا في تفسير التباين المكاني للظواهر التي تحدث على سطح الأرض، على ضوء العلاقة بين المتغيرات الطبيعية والبشرية، هو ما دفعها للاهتمام بدراسة ظاهرة الجريمة.
2. تمثلا للجريمة للجغرافي حقلًا دراسيًا جديرًا بالبحث والاهتمام؛ لأنها تطرح آراء أكاديمية في سياق الدراسات التطبيقية للمشكلات الاجتماعية.
3. ظهر مصطلح جغرافية الجريمة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي.
4. جغرافية الجريمة هي الفرع الجغرافي الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة، من حيث أنماطها المكانية، ومنظومتها، والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم، ودراسة العوامل التي تؤدي لتلك التنظيمات المكانية.
5. حسب ما اشارت دراسة أمريكية فإن هناك علاقة موجبة بين ارتفاع نسب الجرائم ودرجة التحضر في المدن.
6. ذهب بعض المفكرين ومن بينهم (Herdre) إلى القول بأن تاريخ شعب من الشعوب ليس إلا الطبيعة الجغرافية لهذا الشعب في تحركه عبر الزمان.
7. ضرورة أن يكون هناك توافق بين ما تسنه الجماعة من قوانين وبين الظروف الطبيعية التي تعيش في ظلها.

المراجع

اولا : الكتب :

- (1) أحمد لطفى السيد، المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق في العقاب، ج 1، جامعة المنصورة ، المنصورة ، 2004م.
- (2) بركات النمر المهيرات، جغرافيا الجريمة (علم الإجرام الكارتو جرافي)، مجدلاوي، عمان، 2000م.
- (3) حسين عبد الحميد رشوان، علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005م.
- (4) ديفد هربرت، جغرافية الجريمة الحضرية، ترجمة: لبللى زعزوع، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2001م.
- (5) رضا عبد السلام، اقتصاديات الجريمة، دار الإسلام للطباعة (د.ن)، 2004م.
- (6) سعد خليل القزيري، دراسات حضرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2007م.
- (7) عبد الرحمن مُجد أبو توتة، أصول علم الإجرام، شركة ELGE ، فاليتا، 2002م.
- (8) عبد الرحمن مُجد عيسوي، مبحث الجريمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005م.
- (9) علي مُجد جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، دار النهضة العربية، بيروت، 1993م.
- (10) فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام والعقاب، ط 5، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.
- (11) مُجد خلف، مبادئ علم الإجرام، ط 4، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1986م.
- (12) مُجد زكي أبو عامر، دراسة في علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، القاهرة، 1988م.
- (13) مصلح الصالح، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2002م.
- (14) نبيه صالح ، دراسة في علمي الإجرام والعقاب، دار الثقافة، عمان، 2003م.
- (15). Ralph A. Weisheit and Joseph F. Donnermeyer، Change and Continuity in Crime in Rural America CRIMINAL JUSTICE 2000

ثانيا : الرسائل العلمية:

- (1) أبو القاسم علي مُجَّد سنان، التباين المكاني للجريمة بمدينة طرابلس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الفاتح، 2002م.
- (2) علاء الدين مُجَّد الحسيني، جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1995م.
- (3) فهد بن مبارك العرفج، التحريض على الجريمة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006م.

ثالثا : التقارير:

- الأمم المتحدة، شعبة السكان، حالة سكان العالم 2007 إطلاق إمكانات النمو الحضري، 2007م.
الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2007م.

رابعا : الندوات العلمية:

- (1) أحمد علي إسماعيل، دراسات الجريمة في جغرافية المدن، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 1995، ص 112.
- (2) علاء الدين حسين راضي، جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 1995م.
- (3) مُجَّد مُجَّد زهرة، جغرافية الجريمة، مجالها، مناهجها، محتواها، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 1995م.
- (4) . مُجَّد مدحت جابر، جغرافية الجريمة المناهج والتطور وآفاق المستقبل، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 1995م.